مصرف ليبيا المركزي

التقرير المجمّع

لردود إدارات مصرف ليبيا المركزي على الملاحظات

الواردة بتقرير ديوان المحاسبة الليبيّ للعام 2015

MEDIA OFFICE
مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

مايو 2016

ردود مصرف ليبيا المركزي على ملاحظات ديوان المحاسبة الليبي الواردة بالتقرير العام لسنة 2015م

تمهيد :-

اطلع مصرف ليبيا المركزي على تقرير ديوان المحاسبة لعام **2015**م ، و الذي تناول أنشطة الحكومة و مؤسساتها ، و نتائج الفحص و المراجعة لأجهزة الدولة التي تتولى عملية التنفيذ ، و كذلك أوجه القصور في أسلوب إدارة أموال الدولة و التصرف فيها . كما تضمن التقرير توصيات بالسياسات و الإجراءات التي يرى الديوان ضرورة الالتزام بها لمعالجة مختلف الظواهر السلبية في إدارة مؤسسات الدولة.

و إن مصرف ليبيا المركزي إذ يقدر هذا الجهد الكبير حيث تمكن الديوان من إنجاز هذا التقرير في ظل ظروف إستثنائية تمر بها البلاد ، فإن المصرف بحكم الوظائف التي أسندها إليه القانون ، بوصفه المستشار الاقتصادي للدولة ، لم يألوا جهداً في إتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار رغم الظروف السياسية و الأمنية السائدة ، و لم يغفل ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية و المالية التي مرت بها ليبيا و لا تزال .

فقد كان للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا خلال العام **2015**م ، بالغ الأثر على اداء مصرف ليبيا المركزي والقطاع المصرفي بصفة عامة. ففي ظل الانقسام الذي طال مؤسسات الدولة و منها مصرف ليبيا المركزي ، والانقسام الذي عانت منه السلطة التشريعية، ووجود سلطتين تنفيذيتين في البلاد واستمرار الأزمة في الحقول والموانئ النفطية وتدني صادرات النفط إلى معدلات غير مسبوقة، وتدني اسعاره في السوق العالمية، اصبح المصرف المركزي يواجه أعباء وتحديات حالت دون اضطلاعه بكامل مهامه المنصوص عليها بموجب القانون رقم (1) لسنة **2015**م ، المعدّل بالقانون رقم (46) لسنة **2012**م، بشأن المصارف.

وانطلاقاً من دوره في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وإعمالاً لوظائفه، وما خوله له القانون رقم (1) بشأن المصارف من إتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية، محلية كانت أو دولية، فقد عمل مصرف ليبيا المركزي على تمويل البنود الرئيسية بالميزانية العامة للدولة المتمثلة في المرتبات وما في حكمها ودعم الوقود والدعم السلعي وفقاً لما سمحت به الموارد

المتاحة وفي حدود المبالغ المحددة لهذه الاغراض. وفي إدارته لاحتياطياته من النقد الأجنبي، فقد عمل المصرف على المحافظة على هذه الاحتياطيات بالقدر الذي يحافظ على سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي من جهة ، والإيفاء بالتزامات الدولة بالنقد الاجنبي ومواجهة المصروفات المترتبة على عمليات المصارف التجارية مع الخارج من جهة أخرى ، حيث تمكن من تقليص هذه المصروفات بنسبة 50٪ بالمقارنة بمصروفات عام 2014م.

إن الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي شملت كافة مؤسساته دون استثناء، وطالت كافة القطاعات العاملة به، وقد كان للجهود التي بدلها مصرف ليبيا المركزي، من خلال الادارات العاملة فيه والخبراء العاملين بها، الاثر الكبير في التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية واثارها السلبية على الاقتصاد الوطني ، حيث استمر القطاع المصرفي في تقديم خدماته بالرغم من الصعوبات والتحديات الامنية التي كان يعمل في ظلها ، كما استمر تدفق السلع والخدمات من الخارج ، رغم شح النقد الاجنبي بسبب الانخفاض الشديد في إيرادات النفط ، مما ساعد على استمرار وتيرة الحياة الاقتصادية في ليبيا. وبالرغم من تدن معدلات النمو الاقتصادي، والضغوط التضخمية التي بدأت تظهر، بالإضافة إلى نشاط وتنامِ السوق الموازية للنقد الأجنبي ، وهي أوضاع كانت متوقعة في ظل الظروف السياسية والامنية التي تمر بها البلاد، إلا أن المصرف المركزي عمل على ادارة الازمة على النحو الذي يجعل هذه المؤثرات السلبية عند حدها الأدنى ، بما أتيح له من موارد وبما تمكن من القيام به من إجراءات.

وقد نبه المصرف المركزي في اكثر من مناسبة ومنذ عام 2013م ، إلى ما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية في حالة استمرار نمط الانفاق العام على ما هو عليه من خلال اقرار ميزانيات تشوبها الكثير من التشوهات لعل اهمها بند المرتبات الذي تجاوز 23 مليار دينار . ومما عزز حدة الازمة توقف صادرات النفط في الكثير من الاحيان، وانخفاضها لمعدلات غير مسبوقة حيث لم تتجاوز 400 الف برميل يومياً في أفضل الظروف . ولم تكن الإيرادات كافية لتغطية 50٪ من مصروفات الباب الأول للميزانية العامة للدولة ، ناهيك عن البنود الاخرى في الميزانية في ظل تدني الإيرادات السيادية غير النفطية ، كما أن استفحال الدين العام الذي اضطر مصرف ليبيا المركزي لتمويله ، ليصل إلى حوالي 41 مليار دينار ، يهدد استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية، ولن يتمكن مصرف ليبيا المركزي من مواجهة تبعاته منفرداً ما لم تتخذ الحكومة (وزارة المالية) الاجراءات الكفيلة بسداده وضبط الانفاق العام مستقبلاً.

وقد نوه تقرير ديوان المحاسبة إلى جملة من العوامل التي حالت دون اضطلاع مصرف ليبيا المركزي بكامل مهامه، مما عمق من حدة الازمة، ويعرض مستقبل الاقتصاد الليبي لمخاطر كبيرة، ومن أهم العوامل التي اوردتها التقرير ما يلي:-

- **" التضخم في مستوى الإنفاق العام خصوصاً على المرتبات والدعم دون أن تقابله انتاجية تعادله يتسبب في تشوه الاقتصاد الوطني ، وهو يعتبر العثرة الاساسية في عدم القدرة على تنفيذ اي اصلاحات في السياسة العامة للدولة بما يحقق التوازن في الاقتصاد الوطني ومنع النكبات والانتكاسات الاقتصادية ".**
- **" نتيجة العجز في الميزانية الذي بلغ خلال العام 2015م ، بقيمة 25 مليار دينار، ظهور عجز في ميزان المدفوعات بقيمة 18 مليار دينار واصبح في ظل هذا الموقف لزاماً على مصرف ليبيا المركزي ان يحافظ على التوازن في الميزان التجاري فاستعمل الاحتياطيات الخارجية لتحقيق ذلك " .**
- **" وفي ظل صدور قانون منع الفوائد الربوية انتهى دور المصرف المركزي في تحقيق اهداف السياسة النقدية بشكل فعّال لكونها تعتمد بشكل اساسي على الائتمان والفوائد والسوق المفتوحة، وهي جميعها غير متأتية ضمن البيئة الليبية الحالية ".**
- **ومن العوامل التي اثرت على أداء المصرف " تعاقب حكومات غير رشيدة التي توسعت في الإنفاق وإهدار الأموال مما خلق فوضى وحالة عدم توازن في الاقتصاد بسبب العشوائية وعدم رسم سياسة مالية تتلاءم مع البيئة وتغيراتها ".**
- **" منذ شهر أكتوبر 2014م ، انقطع الاتصال مع ادارة فروع المنطقة الشرقية ببنغازي، وغابت عن الادارة العامة للمصرف المركزي تعاملات المصارف في المنطقة الشرقية، خصوصاً مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية وضعف اجراءات الرقابة عليها وارتفاع المخاطر المصرفية والائتمانية ".**
- **" ضخامة حجم العملة المصدرة في التداول وتناميها من فترة لأخرى ويشير ذلك إلى أن الأزمة ليست مرتبطة بالإصدار إنما هي نتيجة لفقدان عامل الثقة والامان بالوضع الراهن الذي تمر به البلاد وظروف الانقسام " .**

و فيما يلي ردود و توضيحات ، مصرف ليبيا المركزي على الملاحظات التي وردت بتقرير الديوان المتعلقة بالمصرف و الإدارات العاملة به :-

أولاً : الملاحظات العامة :-

الملاحظة 1 :- تجاوز قيمة السلف الممنوحة الحد المسموح به و المنصوص عليه بالمادة (11) من القانون رقم (1) لسنة 2005م ، بشأن المصارف و الائتمان و النقد .

الرد :- إن مصرف ليبيا المركزي يزاول مهامه وفقاً لأحكام القانون رقم (1) بسنة 2005 بشأن المصارف و تعديله ، ووفقاً للوظائف المسندة للمصرف و بالتنسيق مع الجهات و الوزارات الاخري في إطار السياسة المالية و الاقتصادية للبلد ، و بالتالي فإن المصرف يلعب دور رئيسي في المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية و المحافظة على الاستدامة المالية للبلد لتوفير الاحتياجات الضرورية و الأساسية للمواطن الليبي، كما أجاز القانون للمصرف إتخاذ أية إجراءات استثنائية عند نشوء الأزمات المالية و أية اضطرابات لها تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية .

و مما تقدم فإن الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها ليبيا خلال عامي 2014 و 2015 لا تخفى على أحد و لعل أهمها توقف إنتاج و تصدير النفط الخام و الذي انعكس بشكل سلبي على حصيلة الإيرادات النفطية و التي تعتمد عليها الميزانية العامة بنسبة 95.0٪ ، مما أثر و بشكل كبير على قدرة وزارة المالية على تغطية المصروفات الشهرية للأغراض الضرورية ، كما أن تدني الإيرادات السيادية الأخرى زاد من تفاقم الوضع المالي للدولة ، و في ظل هذه الظروف و مع تفاقم المشكلة و الانقسام السياسي في المؤسسات السيادية و التي منها المصرف المركزي ، و بالرغم من تنبيه المصرف مراراً على خطورة الأزمة و تأثيراتها على الأوضاع المالية منذ نهاية عام 2013 و في ظل عدم توفر غطاء قانوني للميزانية العامة نتيجة استمرار الانقسام السياسي ، فقد وجد المصرف المركزي نفسه مضطراً إلى تمويل المصروفات الضرورية الأخرى و التي منها منح الطلبة و دعم المحروقات و غيرها الأمر الذي أدى إلى تجاوز نسبة التمويل المسموح بها في إطار القانون و ارتفاع رصيد السلف الممنوحة لوزارة المالية ، استناداً على المادة (5) ثانياً فقرة (2) من قانون المصارف التي تنص على " إتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية .... " . حيث بلغ الحد الأدنى للنفقات خلال عام 2014 قرابة 43.8 مليار دينار فيما بلغ إجمالي الإيرادات نحو 21.5مليار دينار (منها 20.0 مليار دينار إيرادات نفطية) بعجز يقدر بنحو 22.0 مليار دينار ، في حين بلغ إجمالي المصروفات لعام 2015 قرابة 36.0 مليار دينار مقابل إيرادات و مصادر تمويل تقدر بنحو 17.0 مليار دينار بعجز يقدر بنحو 19.0 مليار دينار .

الملاحظة2 :- عدم إلتزام وزارة المالية و مصرف ليبيا المركزي بإجراء التسويات اللازمة و المنصوص عليها بقانون الميزانية و تحديد الأرقام الفعلية لهذه السلف و تضمينها لحساب الدين العام و جدولتها و وضع آلية لسدادها .

الرّد :- فيما يتعلق بتسوية رصيد السلف الممنوحة و البالغة 41.9 مليار دينار من خلال استعمال رصيد المبلغ المجنب ، يود المصرف المركزي التوضيح بأن عدم توفر غطاء قانوني للميزانية العامة خلال عامي 2014 و 2015 و في ظل استمرار الانقسام السياسي و انقسام المصرف المركزي و الذي ترتب عليه وجود نفقات و التزامات أخرى بالمنطقة الشرقية لا تتوفر عنها بيانات ، فقد تم تأجيل النظر في إجراء التسوية المطلوبة و استخدام المبلغ المجنب و بعض الأرصدة المتبقية ببعض حسابات الخزانة العامة ، إلى حين استقرار الأوضاع المالية و السياسية و توحيد المؤسسات السيادية و إنهاء حالة الانقسام السياسي .

الملاحظة 3 :- يعتبر موضوع نقص السيولة النقدية أحد أهم مؤشرات تقييم القطاع المصرفي الذي لم يصمد طويلاً تجاه الأزمة التي نتج عنها زعزعة الثقة في المصارف ، و يدل ذلك على هشاشة النظام المصرفي و عدم قدرته على مواجهة المتغيرات البيئية على الرغم من إدخال شركاء أجانب في أكبر مصارف الدولة و إنفاق الملايين على أنظمة المدفوعات و الأنظمة الالكترونية الأخرى .

الرّد :- تمت الإشارة من قبل ديوان المحاسبة صفحة 215 بأن الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع حجم العملة المتداولة خارج المصارف هو الوضع الراهن و الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد و حالة الانقسام السياسي و هذا التشخيص منطقي و يتوافق مع رأي مصرف ليبيا المركزي ، إلا أن ما تمت الإشارة إليه بهشاشة القطاع المصرفي و عدم صموده تجاه الأزمة و تحميل المسئولية الكاملة للمصارف التجارية لنقص السيولة و ارتفاع العملة خارج المصارف غير صحيح و مردود عليه ، حيث أن الظروف التي تمر بها ليبيا و حالة الانفلات الأمني و الانقسام السياسي أثرت على أداء كافة مؤسسات الدولة دون استثناء بما فيها المصارف التجارية ، كما أن حالة الانقسام بالمصرف المركزي أثرت بشكل سلبي على أداء القطاع المصرفي بشكل عام ، و بالرغم من هذه الظروف و في ظل انهيار معظم مؤسسات الدولة و فقدان القدرة على أداء مهامها فقد ظل القطاع المصرفي صامداً و استمر في تقديم كافة الخدمات المصرفية و التي أهمها فتح الاعتمادات المستندية لتوفير السلع و الخدمات الأساسية

للمواطن و استمرار فتح المصارف لأبوابها رغم حالة الانفلات الأمني و الاعتداءات التي طالت بعض موظفي المصارف .

الملاحظة 4 :- قصور الميزانية التقديرية بعدم تضمنها لكافة أوجه نشاط المصرف .

الرّد :- حيث أن جل إيرادات المصرف المركزي تتأتى من إدارة احتياطيات المصرف بالنقد الأجنبي سواء كانت ف شكل ودائع زمنية أو سندات أجنبية أو أي نوع من أنواع الاستثمارات بما يحقق أفضل العوائد و أقل المخاطر المحتملة و إن إدارة هذه الاحتياطيات تتأثر بعدة عوامل مثل السياسة العامة للدولة من خلال إقرار قانون الميزانية بتحديد المبالغ التي يتم بتحديد المبالغ التي يتم صرفها من النقد الأجنبي، قيمة الفائض في حجم الصادرات النفطية ، و سعر بيع النفط ، ناهيك عن التذبذبات الناتجة عن أسعار الصرف ، إضافة إلى المتغيرات في الأسواق المالية المستثمر فيها ، الذي يصعب معه إعداد ميزانية تقديرية للإيرادات و ذلك لأن بعضاً من هذه العوامل لا يمكن بأي حال من الأحوال التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً ، و في كل الأحوال فإن المصرف المركزي لا يألوا جهداً في سبيل انتهاج السبل و إتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتحقيق أكبر استفادة ممكنة للاقتصاد الوطني .

الملاحظة5 :- استمرار ظهور العديد من المعلقات التي تضمنتها الحسابات المدينة و الدائنة مرحلة منذ سنوات قديمة التي يشكل استمرار ظهورها دون تسوية خللاً في المركز المالي للمصرف .

الرّد :- عملية ظهور الحسابات المدينة و الدائنة بالمركز المالي للمصرف شيء طبيعي و يعمل المصرف على تسوية هذه المبالغ أولاً بأول فور زوال السبب من تعليقها ، و يرجع التأخير في تسوية هذه المعلقات لأسباب خارج إرادة المصرف و سيطرته ، على سبيل المثال هناك مبالغ معلقة لوجود قضايا قانونية لم يصدر حكم قضائي بشأنها ، بالإضافة إلى المبالغ المستحقة عن الخزانة العامة أثناء الثورة سنة 2011 ، التي لم يتوقف المصرف عن المطالبة بتسوية تلك المبالغ ، و بالإضافة إلى عدم مطالبة أصحاب المبالغ الدائنة لايدعاتهم على غرار ضمانات العلاج التي دفعت من قبل المواطنين للمصارف التجارية منذ فترة طويلة .

الملاحظة 6 :- عدم وجود سقف محدد و برنامج زمني لمشروع المدفوعات الوطني ، و تعدد بنود الصرف المحملة على حساب هذا المشروع في غياب وجود ضوابط و أسس محددة تحكم أوجه الصرف .

تم تشكيل لجنة لحصر و حساب تكاليف مشروع نظام المدفوعات الوطني ، و هي لجنة مكونة من مصرف ليبيا المركزي و المصارف التجارية ، بهدف إقفال حساب المشروع .

و قد انتهت اللجنة من أعمالها بإعداد تقرير مفصل بالتكاليف النهائية لكل مكون من مكونات المشروع و تم توزيع التكاليف على المصارف المساهمة وفق إتفاقية توزيع تكاليف المشروع الموقعة بين مصرف ليبيا المركزي و المصارف التجارية .

و على هذا الأساس لم يعد تُحمّل أية تكاليف على حساب المشروع منذ 2015/12/31م ، و الجدير بالذكر أن المصروفات التي كانت تحمل على المشروع هي مصاريف تشغيلية ، و قد صار كل مصرف يتحمل ، بشكل مباشر ، أية مصاريف إضافية تترتب على تشغيل المشروع، و لا تحمل على حساب المشروع .

الملاحظة 7 :- عدم جدية المصرف في التعامل مع الصكوك المزورة و التي في الغالب ما تكون صادرة عن وزارة المالية دونما التنبيه أو العمل على إيقافها .

الرّد :- لم يلاحظ من قبل إدارة مصرف ليبيا المركزي عدم جدية الإدارات المختصة في التعامل مع مشكلة الصكوك المزورة و التي تمر عن طريق المقاصة ، و إن وجدت بعض الحالات فإن المشكلة ترجع بالأساس إلى الجهات الصادرة و المنفذة لهذه الصكوك ، حيث أن الإدارات المختصة بالمصرف تتعامل مع ما يتوفر من الاشتراطات القانونية لتنفيذها و التي يصعب معها اكتشاف عمليات التزوير ، و في الحالات التي تم اكتشافها فقد تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإحالتها إلى الإدارة القانونية بالمصرف و ديوان المحاسبة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها .

الملاحظة 8 :- وجود بعضاً من مستخدمين منظومة (SWIFT) بإدارة الاحتياطيات خارج العمل إلا أن وضعيتهم بالمنظومة (ENABLE) الأمر الذي يعد مخالفة لسياسة أمن المعلومات بالمصرف .

الرّد :- المسئولين عن إدارة المستخدمين في منظومة السويفت هما المسؤول الأمني الأيمن و المسؤول الأمني الأيسر ، الأول عند إدارة المدفوعات و التسويات و الثاني عند إدارة تقنية المعلومات ، و هما لا يقومان بتكوين مستخدم جديد و لا تعطيل مستخدم و لا إعادة تعيين

كلمة مرور للمستخدم إلاّ بإجراء رسمي من الإدارة التابع لها الموظف عن طريق قسم السويفت .

و في إطار تنظيم هذه المسئوليات تم خلال عام 2014م ، مراجعة أسماء كافة المسؤولين و مستخدمي منظومة السويفت و تم إلغاء صلاحيات كافة المستخدمين الذين انتهت خدماتهم بالمصرف أو الذين انتقلوا أو كلفوا بمهام أخرى ، و منذ ذلك التاريخ أعد نموذج خاص من قبل إدارة المدفوعات و التسويات تحال صورة منه إلى إدارة المراجعة و إدارة الموارد البشرية للإبلاغ عن أي حالة تتطلب إلغاء صلاحية أو طلب لأول مرة أو تفعيل حساب سابق و هو المعمول به حالياً .

الملاحظة 9 :- لوحظ وجود العديد من الاعتمادات المستندية المنتهية الصلاحية دون وجود ما يفيد تجديدها أو إقفالها علماً بأنها قديمة و لم يتم يتخذ المصرف أي إجراءات حيالها .

الرّد :- إن معظم الاعتمادات المفتوحة طرف المصرف المركزي ترجع إلى جهات عامة ممولة من الميزانية العامة، حيث يوجد فعلاً بعض من هذه الاعتمادات لم يتم تجديدها أو قفلها ، و ذلك بسبب الظروف التي تمر بها البلاد و عدم قدرة الجهات على ممارسة أعمالها و توقف البعض منها نتيجة التعديلات الإدارية التي حصلت و نتيجة عدم توفر الموارد المالية اللازمة ، و بالتالي فإن عملية قفل و تجديد الاعتمادات تتم بالتنسيق مع الجهة فاتحة الاعتماد .

الملاحظة 10 :- قيام اللجنة المكلفة بمتابعة الاعتمادات من قبل مصرف ليبيا المركزي بخصم أو تنفيذ بعض الاعتمادات المفرج عنها من الحسابات الوسيطة طرف مصرف ليبيا المركزي، دون الرجوع إلى المصرف المختص فاتح الاعتماد ، الأمر الذي ترتب عليه تضخم حجم المعلقات لدى المصارف التجارية و تداخل أرصدتها بشكل يصعب فيه تسويتها لعدم توفر مستندات حركة الحسابات الوسيطة ، و عليه فيتطلب الأمر ضرورة التنسيق مع المصارف التجارية لوضع آلية أ خطة عمل مؤقتة تحدد طريقة استقطاع و تنفيذ الاعتمادات بحيث تضمن بها عدم ظهور تلك المبالغ المعلقة و تنامي أرصدة المعلقات .

الرّد :- المبالغ التي وضعت في حسابات وسيطة ، تتعلق باعتمادت مصرف الجمهورية و يتم سداد المبالغ المستحقة على هذه الاعتمادات فور ورودها و يتم تزويدهم بإشعارات الإضافة و الخصم من هذه الحسابات و كشوفات حساباتهم .

الملاحظة 11 :- تنامي رصيد المقاصة بشكل غير اعتيادي لأغلب المصارف التجارية بصفة عامة، حيث تصل أرصدتها في بعض المصارف إلى ما يفوق 2 مليار دينار ، الأمر الذي يقرع ناقوس الخطر و ينذر بأزمة مالية في القطاع المصرفي الليبي ، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة أرصدة المقاصة التي يصعب الحصول على تفاصيل و بيانات صكوكها في ظل العمل بمنظومة الفليكس كيوب و عدم الاستغلال الأمثل لمزاياها .

الرد :-

- يتم تحويل الصكوك المقدمة لكل من غرفة المقاصة الالكترونية و اليدوية للمصارف بصفة يومية، و يتم إجراء التسوية لحسابات هذه المصارف في نفس اليوم من خلال نظام التسوية الفورية الإجمالية (RTGS) و حسابات المصارف لدى إدارة العمليات المصرفية بالمصرف المركزي .
- تنامي رصيد المقاصة لدى المصارف نتيجة لخصم الصكوك الواردة من المصارف في نظام التسوية الفورية الإجمالية (RTGS) بإدارة المدفوعات و عدم قيام المصارف بخصم القيمة في حسابات العملاء .
- تأخر تنفيذ و خصم الصكوك الواردة على الحسابات الدائنة لذا المصارف يحمل محاسبياً على حسابات المقاصة الالكترونية و اليدوية بالمراكز المالية لهذه المصارف مما يسبب الفروقات المشار إليها في حسابات المصارف .
- عدم قيام المصارف بربط منظومة المقاصة الالكترونية بالمنظومة المصرفية الأمر الذي كان سبباً رئيسياً في عدم مقابلة رصيد المقاصة بالمصرف المركزي مع رصيد المقاصة بالمنظومة المصرفية بالمصارف .
- قامت إدارة المدفوعات و التسويات بتشكيل فريق عمل مع المصارف و عقدت عدة اجتماعات لمعالجة المشكلة المشار إليها و تم تسوية الكثير من هذه المبالغ ، و مازال عمل الفريق مستمر لمعالجة هذه المشكلة .

ثانياً : الملاحظات المتعلقة بإدارة الرقابة على المصارف و النقد :-

المُلاحظة الأولى:- من خلال فحص ومراجعة الديوان لحسابات المصارف وتقييم العمليات المصرفية التي تقوم بها ، تبين ضعف إدارة الرقابة على المصارف والنقد فيما يخص مراقبة المصارف التجارية وتحقيق رقابة فاعلة على أعمالها والتأكد من سلامة أوضاعها المالية وتقييم أدائها من خلال خطة سنوية تحدد الأهداف وبرامج العمل ومن أوجه هذا القصور ما يلي :-

- **بلغت الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية التي نفذتها المصارف التجارية خلال عامي 2014 – 2015 ، بنحو 41 مليار دولار ، وعلى الرغم مما تم اكتشافه من تزوير وتلاعب بهذه التحويلات إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات عملية فاعلة من قبل الإدارة من شأنها أن تعالج هذه الظواهر وتلزم المصارف بحسن تنفيذ الأنشطة المرتبطة بعمليات التحويل .**
- **فقدان الإدارة لأي رقابة على العمليات الإلكترونية بالمصارف وخصوصاً ما يتعلق بالبطاقات الإلكترونية وتغذيتها برصيد النقد الأجنبي ، حيث تم أخذ عينه من المصرف التجاري الوطني تخص عام 2014 ، وقد تم اكتشاف تلاعب بالفيزا كارد وتجاوز للسقف المحدد من المصرف المركزي والتي من المفترض أن يكون شحن البطاقة فيها 15,000 دينار سنوياً تحول إلى ما يعادلها بالدولار ، حيث تبين شحن خمساً وتسعين مرة بمبلغ 1,135,000 دينار من نفس الحساب .**

الرد :- في إطار متابعة إدارة الرقابة على المصارف والنقد لأعمال ونشاطات المصارف التجارية وفيما يتعلق تحديداً بمتابعة التحويلات الخارجية التي تقوم المصارف بتنفيذها بمختلف أنواعها، قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمتابعة العمليات الخارجية التي تنفذها المصارف ، عن طريق التفتيش الميداني أو عن طريق الرقابة المكتبية من واقع البيانات التي تقدمها المصارف إلى الإدارة بناءً على تعليمات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي، حيث تقوم الإدارة بإعداد تقارير إحصائية دورية مقارنة – ربع سنوية – سنوية بحجم مبالغ النقد الأجنبي المحولة إلى الخارج وهي تشمل الاعتمادات المستندية ، المستندات برسم التحصيل ، حوالات لأغراض شخصية ، حوالات سريعة ، مستحقات غير المقيمين ، شركات الطيران العالمية العاملة بليبيا ، بطاقات الدفع المسبق ، حيث قامت الإدارة خلال العام 2015 بعرض عدة تقارير في هذا الشأن ، وهي على النحو التالي :-

ت	نوع التقريـــــــر	تاريخ الإعداد
1	التقرير ربع السنوي الأول للعام 2015	2015/8/12
2	التقرير ربع السنوي الثاني للعام 2015	2015/11/18
3	التقرير ربع السنوي الثالث للعام 2015	2016/02/15
4	التقرير ربع السنوي الرابع للعام 2015	2016/03/30

وتتضمن هذه التقارير كافة المبالغ المحولة إلى الخارج للأغراض المنوه عنها أعلاه بكافة العملات الأجنبية ، ومعادلتها بعملة الدولار الأمريكي لكل مصرف على حده ، وتحدد التقارير الأهمية النسبية لكل غرض من الأغراض المنوه عنها أعلاه ، كما توضح التقارير المصارف الأكثر نشاطاً في تنفيذ العمليات الخارجية المختلفة ، مع تحديد الغرض المحول من أجله ، وتنتهي التقارير بجملة من التوصيات وتحال التقارير إلى السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي ، ومن ثم تتخذ جملة من الإجراءات على قوتها من بينها القيام بمهام تفتيشية نوعية على المصارف أو بعض فروعها للتأكد من صحة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذه التحويلات ومدى التزام المصارف بالتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بالخصوص .

ومن بين الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ووضع ضوابط تساعد على الحد من سوء استعماله في عمليات استنزاف أرصدة الدولة من النقد الأجنبي ، وعلى سبيل المثال ما يلي :-

- التأكيد على الضوابط المنظمة للتعامل بالبطاقات المصرفية الإلكترونية ، وتوضيح بعض الاستفسارات الواردة من المصارف التجارية عن هذه الضوابط .
- إلغاء الصلاحيات التي كانت مخولة إلى المصارف التجارية بشأن منح المصارف التجارية صلاحيات تنفيذ الحوالات الخارجية لغرض تمويل استيراد بعض السلع من الخارج ، والتوجيه بفتح إعتمادات مستندية لتمويل الاستيراد من الخارج وفقاً للإجراءات المصرفية المتعارف عليها .

- وضع ضوابط لتنظيم استعمال النقد الأجنبي لأغراض فتح الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل، حيث أوقف مؤقتاً قبول المستندات برسم التحصيل لأغراض الاستيراد السلعي للقطاعين العام والخاص ، وشكلت لجنة للبث والنظر في المستندات برسم التحصيل الواردة قبل قرار الإيقاف في **2015/4/30** .
- وضع ضوابط منظمة للتعامل بالبطاقات المصرفية الإلكترونية .
- إضافة بعض الشروط لفتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع والخدمات من دولة تونس.
- إصدار التعليمات إلى المصارف التجارية بوقف التعامل مع الجهات التي تخفق في تقديم الإقرارات الجمركية اللازمة لتسوية تحويلاتها المنفذة إلى الخارج للأغراض التجارية ، أو التعميم بالإفراج عنها بعد تسوية أوضاعها .
- إضافة شرط تقديم شهادة تفتيش تصدر عن شركة تفتيش دولية متخصصة ، لضوابط وشروط فتح الاعتمادات المستندية .
- التأكيد على التعليمات الصادرة بشأن مطالبة المصارف التجارية بالالتزام والتقيد بتبليغ إدارة الرقابة على المصارف والنقد عن الجهات التي أخفقت في تقديم الإقرارات الجمركية اللازمة لإتمام التسوية بالنسبة للحوالات الخارجية التي أجرتها .

المُلاحظة الثانية :- اكتشاف إدارة الرقابة على المصارف والنقد لعدد من المخالفات والتي ترقى لتكون ظواهر عامة إلا أن المصرف المركزي لم يتعامل معها بالجدية اللازمة بإيقاع العقوبة الرادعة على المصرف والموظف المتسبب في المخالفة من جانب واتخاذ الإجراءات العملية لمعالجتها وعدم حدوثها مستقبلاً ، ومن أهم ما تم الوقوف عليه ما يلي :-

- **تأخر بعض المصارف في إرسال مراكزها المالية وقائمة الدخل لإدارة الرقابة على المصارف والنقد .**
- **عدم التزام بعض المصارف التجارية بنموذج اعرف زبونك (KYC) .**
- **عدم التزام (مصرف الواحة) بفترة المقاصة اليدوية .**
- **وجود بعض النواقص في بعض ملفات الحسابات الجارية الخاصة بالشركات فاتحة الاعتماد .**
- **فتح حسابات جارية لبعض الأشخاص دون توفر المستندات المطلوبة لفتح الحساب الجاري.**
- **عدم تفعيل دور المراجعة الداخلية في بعض المصارف .**
- **عدم قيام بعض المصارف وفروعها بإبلاغ إدارة الرقابة على المصارف والنقد بوقائع التزوير والاختلاس .**
- **عدم الحرص على استيفاء جميع البيانات بالصكوك مثل بيانات الساحب على ظهر الصك.**

- **عدم تفعيل قسم التفتيش بالمصرف ووضع الآلية المناسبة بما يكفل أداءه لمهامه على أكمل وجه، الأمر الذي نتج عنه كثرة التجاوزات والمخالفات وتفشي ظاهرة السرقة والاختلاس لأموال المصارف والتلاعب في عمليات المصارف .**

الرد :- إن اكتشاف إدارة الرقابة على المصارف و النقد لهذه المخالفات ، و على النحو الوارد بتقرير ديوان المحاسبة ، يدل على متابعة إدارة الرقابة على المصارف و النقد لأوضاع المصارف التجارية ، و إن جهوداً تبذل في سبيل المحافظة على سلامة أوضاع هذه المصارف ، إلتزاماً بأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف ، و تعديله . و تقوم هذه الإدارة بتنبيه المصارف المعنية كتابياً و من خلال الاتصال المباشر لإزالة المخالفات و تصحيح أوضاعها .

و في إطار الدور الرقابي والإشرافي لمصرف ليبيا المركزي والاختصاصات المسندة قانوناً لإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، تقوم الإدارة بتنفيذ مهام تفتيشية نوعية علي فروع المصارف التجارية وبعض الإدارات العامة بالمصارف ، ويتم إعداد تقارير تفتيش عن هذه المهام ، تتضمن مُلاحظات تتعلق بجوانب محددة حول المصرف أو شكاوى ضد بعض الفروع ، ويكلف بتنفيذ هذه المهام أعضاء التفتيش التابعين لإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، وذلك للتأكد من التزام هذه المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية والتعليمات الصادرة بمقتضاها عن مصرف ليبيا المركزي ، وفيما يلي بيان بالمهام التفتيشية المنفذة خلال العام 2015 :-

(1) مصرف الجمهورية : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة	نوعى	2015/02/19-18
2	باب الجديد	نوعى	2015/03/15
3	الميدان	نوعى	2015/03/18-16
4	الميدان	نوعى	2015/03/24-22
5	الإدارة العامة	نوعى	2015/06/11 - 05/25
6	قصر بن غشير	نوعى	2015/05/19-05
7	أبى الأشهر	نوعى	2015/05/19-03/19
8	المقريف	نوعى	2015/06/04
9	سوق الثلاثاء	نوعى	2015/08/15-07/26
10	الإدارة العامة	نوعى	2015/08/16
11	احمد الشريف	نوعى	2015/08/20-19
12	زليتن	نوعى	2015/08/20-19
13	الإدارة العامة	نوعى	2015/08/27-16
14	سوق الثلاثاء	نوعى	2015/10/22 - 21
15	وكالة برج طرابلس	نوعى	2015/10/22 - 21
16	القرضابية	نوعى	2015/10/29 - 28
17	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07
18	احمد الشريف	نوعى	2015/10/08
19	وكالة ملىته (أجبب)	نوعى	2015/10/29 - 20
20	وكالة الأكاديمية	نوعى	2015/10/29 - 25
21	الفلاح	نوعى	2015/12/31 - 13
22	أبي الأشهر	نوعى	2015/12/11 - 10/26
23	أبي الأشهر	نوعى	2015/10/22 - 21

(2) المصرف التجاري الوطني : ■

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة(طرابلس)	نوعى	2015/01/20-18
2	سرت	نوعى	2015/01/21-19
3	سبها	نوعى	2015/02/15
4	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/02/19-18
5	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/03/12-01
6	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/04/01 - 03/30
7	مصراتة	نوعى	2015/09/08-08/26
8	المدينة	نوعى	2015/09/22-21
9	الميناء	نوعى	2015/10/15 - 09/13
10	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/10/07
11	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/11/04 - 10/20
12	المجمع الصناعي	نوعى	2015/10/29 - 20

(3) مصرف الصحارى : ■

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	سبها	نوعى	2015/01/05-04
2	الإدارة العامة طرابلس	نوعى	2015/01/19-18
3	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/05/13-11
4	المغاربة	نوعى	2015/05/21
5	بن عاشور	نوعى	2015/08/20-02
6	بن عاشور	نوعى	2015/08/27
7	جنزور	نوعى	2015/09/17-08/26
8	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07
9	الإدارة العامة	نوعى	2015/11/04 - 10/20
10	المجمع الصناعي	نوعى	2015/10/29 - 20

(4) مصرف الواحة : ■

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة	نوعى	2015/01/05
2	الإدارة العامة	نوعى	2015/02/19-18
3	الإدارة العامة	نوعى	2015/03/24-22
4	الإدارة العامة	نوعى	2015/04/14-13
5	الإدارة العامة	نوعى	2015/04/20-16
6	الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/04/20-18
7	الإدارة العامة	نوعى	2015/12/29 - 27

(5) مصرف الوحدة : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة (طرابلس)	نوعى	2015/03/16-02/25
2	حي الأندلس	نوعى	2015/03/05
3	طريق السوانى	نوعى	2015/08/25-24
4	البلدية	نوعى	2015/09/23-22
5	الإدارة العامة	نوعى	2015/09/10-08/31
6	الإدارة العامة بنغازي	نوعى	2015/10/07
7	سوق الثلاثاء	نوعى	2015/12/14 - 13

(6) مصرف الأمان للتجارة والاستثمار : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/01/22-20
2	الإدارة العامة	نوعى	2015/02/19-18
3	الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/04/01
4	الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/09/01-08/31
5	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07
6	الفرع الرئيسي	نوعى	2015/11/26 - 24
7	الإدارة	نوعى	2015/12/29 - 27

(7) مصرف الإجماع العربي : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	طرابلس	نوعى	2015/01/20
2	مصراتة	نوعى	2015/08/27-26
3	الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/09/22-21
4	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07
5	طرابلس	نوعى	2015/11/17 - 11
6	الإدارة العامة	نوعى	2015/12/31 - 30

(8) المصرف المتحد للتجارة والاستثمار : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	طرابلس	نوعى	2015/01/20
2	مصراتة	نوعى	2015/08/27-26
3	الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/09/22-21
4	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07
5	طرابلس	نوعى	2015/11/17 - 11
6	الإدارة العامة	نوعى	2015/12/31 - 30

(9) مصرف الخليج الأول الليبي : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة	نوعى	2015/01/19-18
2	الإدارة العامة	نوعى	2015/01/20
3	الإدارة العامة	نوعى	2015/03/19-18
4	الإدارة العامة	نوعى	2015/04/21-08
5	الإدارة العامة	نوعى	2015/04/30

(10) مصرف التجارة والتنمية : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	وكالة شركة المدار	نوعى	2015/01/06
2	وكالة زواره	نوعى	2015/02/19-18
3	الإدارة العامة	نوعى	2015/03/05-02/25
4	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07

(11) المصرف الليبي الخارجي : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة	نوعى	2015/01/20-18
2	الإدارة العامة	نوعى	2015/11/17 - 11
3	الإدارة العامة	نوعى	2015/12/17 - 13

(12) مصرف شمال إفريقيا : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	وكالة الجديد	نوعى	2015/08/01 - 07/29
2	الإدارة العامة	نوعى	2015/10/07
3	وكالة الجديد	نوعى	2015/11/01

(13) مصرف السرايا : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الفرع الرئيسي طرابلس	نوعى	2015/02/24
2	الإدارة العامة	نوعى	2015/09/14-07
3	الإدارة العامة	نوعى	2015/14-07

(14) شركة معاملات مالية : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	طرابلس	نوعى	2015/09/23-19

(15) مصرف التجاري العربي : ـ

ر.ت	الفرع	نوع المهمة	التاريخ
1	الإدارة العامة	نوعى	2015/11/19 - 11

و قد تم تنفيذ هذه المهام التفتيشية الميدانية ، بالرغم من الصعوبات و المخاطر التي تكتنف القيام بالتفتيش على المصارف ، بسبب تردي الأوضاع الأمنية و ما تتعرض له المصارف و العاملين بها من ضغوط و ما يتلقوه من تهديدات طالت بعض أعضاء التفتيش التابعين لمصرف ليبيا المركزي .

وبناءً على نتائج التفتيش ، قامت إدارة الرقابة على المصارف و النقد بالعديد من الإجراءات حيال المصارف المخالفة في حد ذاتها وإجراءات أخرى حيال الأشخاص المسئولين عن هذه المخالفات ومن هذه الإجراءات ما يلي :-

- إحالة تقارير التفتيش النوعي إلى السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي متضمنة ملخص بأهم المُلاحظات وتوصيات الإدارة بالخصوص .
- إحالة تقارير التفتيش النوعي إلى المدراء العامون للمصارف التجارية ومطالبتهم بمعالجة المُلاحظات والمخالفات الواردة بها ، وإفادة هذه الإدارة بالإجراءات المتخذة بالخصوص .
- إيقاف المصرف المخالف للتعليمات والضوابط المنظمة عن ممارسته النشاط الذي ارتكبت بخصوصه المخالفات .
- قامت الإدارة بإعداد مذكرات أحيلت للعرض على السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي والإدارة القانونية بمصرف ليبيا المركزي ، بشأن فرض غرامات على المصارف التجارية التي لم تتقيد بالضوابط والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ، والتنبيه على بعض المصارف التجارية بالتقيد بهذه التعليمات كما أعدت مذكرات بخصوص مقترحات لتشكيل لجان لمتابعة بعض المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي لإيجاد الحلول لها .

كما تتولى إدارة الرقابة على المصارف والنقد متابعة الأوضاع المالية للمصارف من خلال إجراءات الرقابة المكتبية التي تقوم على مراجعة وتحليل البيانات و التقارير المالية المرسلة من المصارف واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية للوقوف على الوضع المالي للمصارف ، ومعرفة مدى سلامة أوضاعها و التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي .

وبناءً عليه تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد بإحالة المُلاحظات إلى المصرف المعني ومطالبته بتوضيح هذه المُلاحظات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حيال بعضها ، ويتم متابعة المصرف في الخصوص .

الملاحظة الثالثة :-

منذ شهر أكتوبر 2014 انقطع الاتصال مع إدارة فروع المنطقة الشرقية ببنغازي ، وغابت عن الإدارة العامة للمصرف المركزي تعاملات المصارف في المنطقة الشرقية ، خصوصاً مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية وضعفت إجراءات الرقابة عليها وارتفاع المخاطر المصرفية والائتمانية للأسباب التالية :-

- **التوسع في الإقراض بنسب تتجاوز الحد الأعلى للإقراض .**
- **منح التسهيلات والسحب على المكشوف بشكل يعيق حركتها .**
- **قبول لصكوك مسحوبة على جهات ليس لديها تغطية مالية .**
- **تكدس صكوك المقاصة دون تسوية ، وغيرها .**
- **ارتفاع حجم الخصوم الايداعية للمصرف التجاري الوطني والتجارة والتنمية ما بين العامين 2014 – 2015 بقيمة 3 مليار دينار بدلاً من انخفاضها نتيجة ارتفاع حجم التداول بسبب الأزمة .**

الرد :-

لا يخفى على المطلع إن من ضمن تداعيات الأزمة والظروف التي تمر بها البلاد ، ضعف الاتصال بين مؤسسات الدولة بمختلف المناطق ، لأسباب وظروف خارجة عن إرادة الجميع تقريباً ، ومع هذا فإن إدارة الرقابة على المصارف والنقد تقوم بتعميم المنشورات والتعليمات الصادرة عنها على كافة المصارف العاملة بليبيا ، كما إن الإدارة تنظر وتبث في كافة المراسلات الواردة إليها من كافة المصارف .

ولابد من الإشارة إلى أنه نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد فقد أصبح من الصعوبة على هذه الإدارة التفتيش على المصارف وبعض الفروع المصرفية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية ، نظراً لإقفال مصرف ليبيا المركزي ببنغازي والذي يتبع له المفتشين الذين يقومون بالتفتيش على المصارف التجارية وفروعها بالمنطقة الشرقية ، بالإضافة إلى إقفال أغلب الفروع المصرفية بمدينة بنغازي ، وبذلك أصبح من المتعذر على المفتشين التابعين لهذه الإدارة الوقوف على الأعمال والإجراءات التي تقوم بها المصارف والفروع العاملة في المنطقة الشرقية ، وذلك للتأكد من مدى التزامها بالتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في الخصوص .

---

831 م